Consulat Général du Royaume du Maroc
Bruxelles

القنصلية العامة للمملكة المغربية
ببروكسيل

N° 93 H /13
CONFIDENTIEL

القنصل العام للمملكة المغربية
إلـــى
السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون
- مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية -

1 3 AOUT 2013

الموضـــوع : سؤال برلماني يتعلق بمكتب دراسات في ملكية زوجة موظف محلي بالقنصلية.
المـــرجـــع : رسالتكم رقم 10/594 بتاريخ 8 أغسطس 2013.

سـلام تـام بوجـود مولانا الإمـام .

وبعـد ، يشرفني أن أبعث إليكم ببعض التوضيحات الهامة كجواب على نص السؤال الكتابي الذي وجهه أربعة نواب محترمون من الفريق الحركي لمعالي السيد الوزير المحترم حول الضجة المفتعلة والمتعلقة بأنشطة مكتب دراسات في ملكية زوجة السيد عبد السلام البقالي ، موظف محلي بالقنصلية منذ سنة 1987.

في البداية ، أود أن أشير إلى أن القنصلية العامة ببروكسيل كانت دائما نقطة سوداء على صعيد العمل القنصلي سيما وأن المقر القديم ورداءة مكاتبه وصغر مساحته وكثافة الجالية المغربية بدائرته، جعلت منه ملاذا لنوع من الفوضى "الخلاقة" والتصرفات المشبوهة لبعض أفراد القنصلية الذين تم إيقافهم وأخذت في حقهم إجراءات تأديبية من طرف الوزارة الموقرة .

وكان لشراء مقر جديد للقنصلية ببلدية اندرليخت (Anderlecht) صدى طيبا لدى المواطن المغربي بحيث يوفر جميع شروط العمل والاستقبال يشهد بهذا كل المسؤولين الذين زاروا القنصلية التي تعد نموذجا حيا يهتدى به.

لكن تغيير مقر القنصلية كانت له بعض "السلبيات" ، أولها أن دورية السيد الكاتب العام السابق منعت وضع آلة التصوير داخل القنصليات مما تسبب عن ذلك تمركز أربع وكالات متنافسة أمام القنصلية العامة خلافا على ما كان عليه أمام المقر القديم ببلدية فوري (Forest) حيث كانت موجودة وكالة واحدة في ملك بلجيكي وشريكته السيدة ماجدة أخطوطة زوجة السيد عبد السلام البقالي موضوع السؤال الكتابي الموجه من الفريق الحركي بمجلس النواب.

قبل أن أتطرق إلى الموضوع ، يجب أن نضعه في سياقه الموضوعي لفهم حيثيات القضية وملابساتها الحقيقية التي تحتوي على مغالطات وإدعاءات باطلة لإيهام الرأي العام والتشويش على عمل القنصلية التي تصدت للفساد بجميع أشكاله ، تطبيقا لتعليمات سيدنا المنصور بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وتماشيا مع السياسة التي تنهجها الحكومة الموقرة ودوريات الوزارة في هذا الشأن.

1- السيدة ماجدة أخطوطة كانت تمتلك الوكالة الوحيدة التي كانت موجودة قرب المكان القديم للقنصلية وذلك مع شريك بلجيكي يمتهن كذلك حرفة التصوير ، والمعلومات التي في حوزتنا أن السيدة لها جنسية بلجيكية تؤهلها لمزاولة المهنة من طرف السلطات المحلية وهي خبيرة في مجال التوثيق (exequatur des jugements au Maroc/ إجراءات الصيغة التنفيذية بالمغرب وترجمة محلفة وتحرير الوكالات) ومعروفة منذ سنوات لدى المواطنين ، الشيء الذي جعلها في وضعية مريحة ، بخلاف الوكالات الثلاث الموجودة التي تعتمد أساسا على آلية التصوير (الوثائق والصور العادية). هذا الواقع أدى لإفلاس اثنين منهم بحيث لا يستطيعون مواجهة مصاريف الكراء سيما وأن عدد الصور والوثائق المطلوبة من طرف مصالح القنصلية أصبح قليلا جدا مع دخول البطاقة الوطنية الإلكترونية الجديدة حيز التنفيذ. هذه الحقيقة جاءت في رسالة السادة النواب المحترمين حيث قالوا : "ونتيجة لهذه المنافسة غير الشريفة تم إفلاس أحد المكاتب المنافسة ، فيما لا يزال الأخر يتخبط في مشاكل لا حصر لها". لذلك ، فاللجوء إلى زوجة السيد البقالي صار حتميا حيث أن الخدمات القانونية التي تقوم بها لا توجد عند الآخرين لعدم تأهلهم للقيام بها.

زيادة على ذلك ، فقد قامت القنصلية العامة ببروكسيل بحملة تحسيسية واسعة (البوابة الالكترونية للقنصلية ، الإذاعة المحلية "المنار" والجرائد والمساجد وجمعيات المجتمع المدني)، لحث المواطن على الوثائق الضرورية التي يجب تقديمها للحصول على الخدمات الإدارية (جواز السفر، البطاقة الوطنية ، عقود الازدياد ...).

2- منذ تعييني على رأس القنصلية فاتح شتنبر 2009 ، تم تحذير السيد عبد السلام البقالي ، الموظف المحلي بالقنصلية ، على أن لا يتوجه إلى المكتب حفاظا على الحياد الكامل الذي يجب على القنصلية أن تلتزم به. السلوك الذي التزم به إلى اليوم.

كما تجدر الإشارة إلى أن السيد البقالي يتكلف بملفات الكفالة والإرث وليس له أي دخل في مصالح حساسة كالحالة المدنية أو الجوازات.